

سلسلة تقارير أسبار

رقم (468)

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

مذكرة التفاهم الأمريكية – الإيرانية وأمن الخليج

لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي



ملتقى أسبار
Asbar Council

(نادي تفكير)



مركز أسبار
ASBAR CENTER

32 Years
منذ 1994 عاَمًا
Since 1994

تقرير رقم (468)



ملتقى أسبار
Asbar Council
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:
 - **د. فهد العرابي الحارثي**
 - رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى
 - **د. خالد بن دهيش**
 - الأمين العام
 - **د. أماني البريكان**
 - التحرير
 - **د. إبراهيم إسماعيل عبده**
 - التصميم والإخراج:
 - **أ. صفوان يحيى مسعد**
- **لجنة الشؤون السياسية والعمل الدبلوماسي***
 - أ. سليمان العقيلي (رئيس اللجنة)
 - د. مها مصطفى عقيل (نائب رئيس اللجنة)
 - د. بسمة التويجري
 - د. تركي بن نجر القبلان
 - أ. جمال جميل ملائكة
 - د. خالد باطرفي
 - د. صالح الغامدي سعيد
 - أ. د. صدقة فاضل
 - د. عبد الرحمن عبدالعزيز الهدلق
 - د. مطير سعيد الروبلي

* ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية

مقدمو الأوراق العلمية

- الورقة الرئيسية: د. فهد العرابي الحارثي
- التعقيب الأول: أ. سليمان العقيلي
- التعقيب الثاني: د. مطير الروبلي
- إدارة الحوار: د. خالد الرديعان



تمهيد

يعرض هذا التقرير لقضية مهمة تمَّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر يونيو 2026م، وناقشها نخبة متميزة من مفكري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة ومقترحاتهم الهادفة؛ وجاءت بعنوان: مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية وأمن الخليج، وأعد ورقتها الرئيسة د. فهد العرابي الحارثي، وعقب عليها كلاً من أ. سليمان بن عبدالعزيز العقيلي، د. مطير سعيد الرويحي، وأدار الحوار حولها د. خالد الرديعان.





المحتويات

• الصفحة	• الموضوع
1	• تمهيد
3	• الملخص التنفيذي
6	• الورقة الرئيسية
13	• التعقيبات
23	• المداخلات حول القضية
23	• الأبعاد الاستراتيجية للمذكرة الأمريكية - الإيرانية
23	• انعكاسات المذكرة على أمن الخليج
24	• موقع الخليج في الصراع الأمريكي - الإيراني: الدروس المستفادة
25	• مستقبل السلوك الإيراني وتداعياته على أمن الخليج
25	• احتواء إيران: من إدارة المخاوف إلى هندسة الاستقرار الإقليمي
26	• السيناريوهات المحتملة لأمن الخليج بعد مذكرة التفاهم
26	• إعادة بناء المنظومة الأمنية الخليجية
27	• الأمن الجماعي الخليجي وتعزيز التماسك الاستراتيجي
29	• العلاقات الخليجية - الأمريكية ومتطلبات الشراكة الأمنية الجديدة
29	• الدبلوماسية الخليجية وصناعة التوازنات الإقليمية
30	• أمن الطاقة والممرات البحرية والمصالح الاقتصادية الخليجية
30	• تعزيز الردع الخليجي وبناء القدرات الاستراتيجية المستقبلية
31	• مرتكزات الأمن الخليجي المستدام
32	• التوصيات
33	• المصادر والمراجع
34	• المشاركون



الملخص التنفيذي:

يتناول هذا التقرير قضية مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية وأمن الخليج؛ حيث أشار د. فهد العرابي الحارثي في الورقة الرئيسية إلى أنه يمكن النظر إلى مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية بوصفها إطاراً لإدارة الصراع والحد من التصعيد، أكثر من كونها تسوية نهائية للخلافات، إذ لا تزال الملفات الجوهرية، وفي مقدمتها البرنامج النووي والصاروخي والنفوذ الإقليمي، قيد التفاوض. وأوضح أن نجاح المذكرة يرتبط بمدى الالتزام بتنفيذها وبآليات التحقق منها. كما بين أن أمن الخليج سيدخل مرحلة من الحذر الاستراتيجي تتطلب تعزيز القدرات الدفاعية والأمنية، إلى جانب المشاركة الفاعلة في ترتيبات ما بعد الاتفاق. وطرح أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل المذكرة، تشمل النجاح التدريجي، أو الهدنة الهشة، أو المفاوضات الممتدة، أو الانهيار والعودة إلى التصعيد، مؤكداً أن استدامة الاستقرار الإقليمي ستظل رهناً بحدوث تغير فعلي في السلوك الإقليمي، وبقدرة الأطراف على بناء منظومة أمنية أكثر استقراراً.

بينما أكد أ. سليمان بن عبدالعزيز العقيلي في التعقيب الأول أن نجاح مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية لا يرتبط بنصوصها فحسب، بل يتأثر بالقيود الداخلية لدى الطرفين، وبخاصة تعدد مراكز القرار في إيران والقيود السياسية والتشريعية في الولايات المتحدة. وأشار إلى أن دول الخليج تمتلك أدوات اقتصادية واستراتيجية متنامية تمكّنها من التأثير في البيئة الإقليمية وربط أي انفتاح اقتصادي على إيران بالتزامها بسلوك إقليمي أكثر استقراراً. كما أوضح أن الضغوط الاقتصادية والتحولت الاجتماعية داخل إيران قد تدفعها إلى الحفاظ على مسار التفاهمات، مع بقاء احتمال استمرار بعض أنماط النفوذ الإقليمي. ورأى أن «السلام البارد» يمثل السيناريو الأكثر واقعية، مما يستدعي تعزيز منظومات الردع والأمن الخليجي، مع تنامي أهمية الدور السعودي بوصفه قوة توازن إقليمية فاعلة في مرحلة التحولات الجيوسياسية الراهنة.

في حين ذكر د. مطير سعيد الرويحي في التعقيب الثاني أن مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية لا تمثل حلّاً نهائياً للصراع بقدر ما تؤجل القضايا الجوهرية المرتبطة بالبرنامج النووي والصاروخي والنفوذ الإقليمي، مما يُبقي المنطقة في حالة من الحذر وعدم اليقين. وأشار إلى تباين مواقف الأطراف الفاعلة تجاه المذكرة، وإلى أن أمن الخليج يتطلب تعزيز العمل الخليجي المشترك وتطوير القدرات الدفاعية والأمنية وحماية البنية التحتية الحيوية. كما أوضح أن المذكرة قد تسهم في خفض احتمالات المواجهة العسكرية وتحسين أمن الملاحة واستقرار أسواق الطاقة، إلا أن نجاحها يظل مرهوناً بمعالجة مصادر التهديد وتعزيز منظومة أمن خليجي جماعي أكثر فاعلية واستدامة.



وتضمنت المداخلات عدداً من المحاور؛ حيث تناولت

08 الأمن الجماعي الخليجي
وتعزيز التماسك الاستراتيجي

01 الأبعاد الاستراتيجية
للمذكرة الأمريكية - الإيرانية

09 العلاقات الخليجية - الأمريكية
ومتطلبات الشراكة الأمنية
الجديدة

02 انعكاسات المذكرة
على أمن الخليج

10 الدبلوماسية الخليجية
وصناعة التوازنات الإقليمية

03 موقع الخليج في الصراع
الأمريكي - الإيراني والدروس
المستفادة منه

11 أمن الطاقة والممرات البحرية
والمصالح الاقتصادية
الخليجية

04 مستقبل السلوك الإيراني
وتداعياته على أمن الخليج

12 تعزيز الردع الخليجي وبناء
القدرات الاستراتيجية
المستقبلية

05 سبل احتواء إيران من إدارة
المخاوف إلى هندسة الاستقرار
الإقليمي

13 إضافة إلى مرتكزات
الأمن الخليجي المستدام

06 السيناريوهات المحتملة لأمن
الخليج بعد مذكرة التفاهم

07 إعادة بناء المنظومة
الأمنية الخليجية

ومن أبرز التوصيات التي تم التوصل إليها

01 إنشاء مركز خليجي موحد
للإنذار المبكر وتقييم
المخاطر

02 تعزيز التكامل الدفاعي الخليجي
وتطوير الصناعات الدفاعية
والتقنيات العسكرية الحديثة

03 تبني دول مجلس التعاون الخليجي
استراتيجية موحدة للاحتواء
التعاوني تجاه إيران، تجمع بين
الحوار والتعاون المشروط وتعزيز
القدرات الدفاعية والردعية المشتركة

04 تطوير خطط قائمة على
السيناريوهات للتعامل مع مختلف
مآلات التفاهات الأمريكية -
الإيرانية بما يضمن حماية
المصالح الخليجية ورفع الجاهزية
المؤسسية لمواجهة الأزمات المحتملة

05 دعم استقرار الدول العربية المتأثرة
بالنفوذ الإيراني من خلال برامج
تنمية ومؤسسية قابلة للقياس

06 تسريع تنفيذ البدائل اللوجستية
لمضيق هرمز

07 تنويع الشراكات الدولية
والإقليمية

08 زيادة مساهمة القطاعات غير
النفطية عبر توطين التقنية
والصناعات المتقدمة وتطوير
الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد

09 إطلاق برنامج خليجي للدراسات الاستراتيجية والتوعية المجتمعية
لدعم صناعة القرار ورصد التحولات الإقليمية وتعزيز الوعي
بأمن الخليج

الورقة الرئيسية: د. فهد العرابي الحارثي

• تمهيد:

لا تمثل مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة وإيران، في صورتها الراهنة، اتفاق سلام نهائياً بقدر ما تمثل انتقالاً من منطق المواجهة العسكرية المباشرة إلى مرحلة الاختيار السياسي والتفاوضي. فهي أقرب إلى هدنة استراتيجية منها إلى تسوية مكتملة الأركان، إذ ما تزال القضايا الأكثر حساسية وتأثيراً في أمن المنطقة مؤجلة إلى جولات التفاوض اللاحقة، وفي مقدمتها البرنامج النووي، وبرنامج الصواريخ، ومستقبل الأذرع الإقليمية، وأمن الملاحة الدولية، والعقوبات الاقتصادية وآليات رفعها أو تخفيفها.

ومن هنا فإن السؤال الحقيقي لم يعد: هل انتهت الحرب في المنطقة؟ بل أصبح: هل دخلت المنطقة مرحلة تهدئة مستدامة، أم أنها تقف أمام استراحة مؤقتة تسبق جولة جديدة من الصراع قد تكون أكثر تعقيداً وأشد تأثيراً؟

حدود المذكرة:

تقوم المذكرة على معادلة تبادلية واضحة: تخفيف الضغوط الاقتصادية وإعادة فتح مسارات التجارة والطاقة أمام إيران، مقابل التزامات تتعلق بعدم السعي إلى امتلاك سلاح نووي، وضمان أمن الملاحة في مضيق هرمز والممرات البحرية المرتبطة به، والحد من التصعيد الإقليمي. غير أن جوهر الإشكالية لا يكمن في النصوص الموقعة، بل في آليات التنفيذ والتحقق. فالتجارب السابقة أظهرت أن الخلاف بين الطرفين لم يكن حول صياغة الاتفاقات بقدر ما كان حول تفسيرها وتطبيقها ومراقبة الالتزام بها. لذلك فإن المذكرة لا تنهي أسباب النزاع، وإنما تنشئ إطاراً جديداً لإدارته بصورة أقل تكلفة وأكثر قابلية للضبط.

كما أن لكل طرف حساباته الخاصة؛ فالولايات المتحدة تسعى إلى تثبيت نتائج استراتيجية "الضغط المركب" وتحويل المكاسب العسكرية والاقتصادية إلى إنجاز سياسي مستدام، بينما تسعى إيران إلى تخفيف الضغوط وإعادة تنشيط اقتصادها دون تقديم تنازلات تمس جوهر أدوات نفوذها الإقليمي. ومن ثم فإن التحدي الحقيقي يكمن في المسافة الفاصلة بين التوقيع والتنفيذ.

اختبار المصداقية والسلام البارد:

منذ اللحظة الأولى لتوقيع المذكرة انتقل الصراع من مرحلة اختبار القوة إلى مرحلة اختبار المصداقية. وأصبحت الأسابيع والأشهر التالية أكثر أهمية من لحظة التوقيع نفسها.



فأي تأخير في استكمال المفاوضات، أو تباطؤ في تنفيذ الالتزامات الأولية، أو استمرار لأنشطة الوكلاء الإقليميين، أو ظهور خلافات حول آليات التفيتش والرقابة، سيُفسَّر باعتباره مؤشراً على أن الأطراف ما زالت تنظر إلى المذكرة باعتبارها أداة لتحسين المواقع التفاوضية وكسب الوقت، لا باعتبارها أساساً لتسوية استراتيجية طويلة الأمد.

ولذلك فإن نجاح المذكرة لن يقاس بما ورد في نصوصها، بل بمدى انعكاسها على السلوك السياسي والعسكري في الميدان. فالتاريخ الحديث للمنطقة مليء باتفاقات نجحت على الورق لكنها تعثرت عند أول اختبار عملي.

إذا نجحت المذكرة في تجاوز مرحلة الاختبار الأولي، فإن المنطقة قد تدخل مرحلة من "السلام البارد"، وهو سلام يقوم على توازن المصالح والردع المتبادل أكثر مما يقوم على الثقة والمصالحة.

فالثقة بين الأطراف ما تزال محدودة، وإسرائيل لن تنظر بارتياح إلى أي عودة قوية لإيران إلى الأسواق العالمية ما لم تترافق مع قيود واضحة وفعالة على قدراتها النووية والصاروخية وعلى أنشطة طلائها الإقليميين. كما أن دول الخليج ستتعامل مع الاتفاق من زاويتين متوازيتين: الارتياح لانخفاض احتمالات الحرب المباشرة، والقلق من أن يؤدي تخفيف العقوبات إلى توفير موارد مالية جديدة تعيد تنشيط أدوات النفوذ الإيراني في المنطقة.

وعليه فإن مستقبل السلام سيظل مرتبباً بثلاثة استحقاقات رئيسية: معالجة الملف النووي وبرنامج الصواريخ بصورة نهائية، وضبط سلوك الأذرع الإقليمية، وضمان أمن الممرات البحرية الدولية ومصادر الطاقة.

الوكلاء الإقليميون: لبنان واليمن نموذجاً:

ستكون الساحات المرتبطة بإيران أول اختبار عملي لجدية المذكرة، وفي مقدمتها لبنان واليمن. فإذا كانت طهران تتجه بالفعل نحو تبني نهج أكثر تصالحية، فإن المجتمع الدولي والقوى الإقليمية ستنتظر منها خطوات ملموسة تتجاوز التصريحات السياسية، مثل الحد من عمليات التسليح، ودعم الحلول السياسية الداخلية، والقبول بتعزيز سلطة الدولة الوطنية على حساب القوى المسلحة غير النظامية.

ومع ذلك، من غير المتوقع أن تتجه إيران إلى التخلي الفوري عن أوراق نفوذها الإقليمية. إذ تمثل هذه الأوراق أحد أهم عناصر قوتها التفاوضية. والأرجح أن نشهد عملية إعادة تموضع تدريجية تتضمن خفض مستويات التصعيد العسكري، وتقليص الأنشطة الاستفزازية، وتحويل جزء من النفوذ العسكري إلى نفوذ سياسي ومؤسسي.

في لبنان سيقى التحدي الأساسي متمثلاً في استعادة الدولة لاحتكار القرار الأمني والعسكري، وإعادة بناء مؤسساتها بعيداً عن ازدواجية السلطة والسلاح. أما في اليمن، فإن الاختبار الحقيقي سيتمثل في أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن.

ومن هنا فإن أي تسوية لا تعالج قضية السلاح غير الخاضع للدولة ستظل تسوية ناقصة، لأن أمن الخليج لا يبدأ من مضيق هرمز فحسب، بل يمتد إلى البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن والممرات البحرية الدولية كافة.

أمن الخليج بعد المذكرة:

سيدخل أمن الخليج مرحلة جديدة يمكن وصفها بمرحلة "الحذر الاستراتيجي". فحتى لو أسهمت المذكرة في خفض مستويات التوتر وإعادة الاستقرار النسبي إلى أسواق الطاقة، فإنها لن تلغي حقيقة أن المنطقة شهدت خلال السنوات الماضية استخدام الطاقة والملاحة والبنية التحتية الحيوية أدوات في الصراع الإقليمي.



كما أثبتت التجربة أن التهديدات الحديثة لم تعد تقتصر على الحروب التقليدية، بل تشمل الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والهجمات السببرانية واستهداف المنشآت النفطية والموانئ وشبكات الطاقة والاتصالات.

ولذلك فإن مفهوم الأمن الخليجي في المرحلة المقبلة ينبغي أن ينتقل من منطق الاستجابة للأزمات إلى منطق الردع الاستباقي، عبر بناء منظومات متكاملة للدفاع الجوي والبحري والفضائي والسببراني، وتعزيز شبكات الإنذار المبكر، وتطوير قدرات حماية المنشآت الحيوية وسلاسل الإمداد الاستراتيجية.



وفي الوقت نفسه ينبغي ألا تكون دول الخليج مجرد متلق لنتائج التفاهات الدولية، بل شريكاً فاعلاً في صياغة الضمانات الأمنية المرتبطة بها، لأن أي اتفاق لا يأخذ في الحسبان أمن العواصم الخليجية والممرات البحرية والمنشآت الاقتصادية الحيوية سيظل اتفاقاً ناقصاً ومهدداً للاستقرار.





مستقبل العلاقات الخليجية - الإيرانية:

مذكرة التفاهم لا تمثل مكسباً صافياً ولا خسارة صافية بالنسبة لدول الخليج، بل تفتح في الوقت نفسه نافذة فرص وحقلاً من المخاطر. فكل فرصة إيجابية تقريباً يقابلها خطر محتمل إذا لم تُدعم التفاهمات بآليات رقابة وضمانات أمنية فعالة.

ومن منظور استراتيجي، لا يتمثل التحدي الرئيسي أمام دول الخليج في التعامل مع إيران بوصفها خصماً أو شريكاً، وإنما في إدارة مرحلة انتقالية تتسم بقدر كبير من عدم اليقين. فالمشكلة ليست في احتمال نجاح المذكرة أو فشلها فقط، بل في إمكانية أن تحقق نجاحاً اقتصادياً محدوداً من دون أن يصاحبه تحول موازٍ في البيئة الأمنية.

لذلك فإن السياسة الخليجية الأكثر اتزاناً هي تلك التي تجمع بين الانخراط في فرص التهذئة والتعاون الاقتصادي من جهة، والمحافظة على أعلى مستويات الجاهزية الدفاعية والردعية من جهة أخرى. فالتاريخ الإقليمي يبين أن فترات التهذئة قد تكون أحياناً مقدمة لاستقرار طويل الأمد، لكنها قد تتحول أيضاً إلى فترات إعادة تموضع واستعداد لجولات جديدة من التنافس والصراع.

ولهذا فإن المعيار الحقيقي لنجاح المذكرة بالنسبة لدول الخليج لن يكون عدد الاتفاقات الموقعة أو حجم التبادل التجاري الناتج عنها، بل مدى انعكاسها على أمن العواصم الخليجية، وسلامة الممرات البحرية، واستقرار الدول العربية المتأثرة بالنفوذ الإيراني، وتحول المنطقة من إدارة الأزمات إلى بناء منظومة أمن إقليمي مستدامة.

قد تدفع المذكرة بالعلاقة بين إيران ودول الخليج نحو نموذج جديد يمكن وصفه بـ "التعايش الحذر"، وهو نموذج يقوم على الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي المحدود وإدارة الخلافات بدلاً من تصعيدها.

غير أن الانتقال من التعايش الحذر إلى الثقة الاستراتيجية سيبقى مرهوناً بحدوث تغيير فعلي في السلوك الإقليمي الإيراني. فالمشكلة الأساسية التي واجهت المنطقة خلال العقود الماضية لم تكن في غياب الاتفاقات، بل في غياب الثقة بأن تلك الاتفاقات ستُحترم وتُنفذ.

والمطلوب في هذه المرحلة ليس مجرد توقيع مذكرات تفاهم جديدة، بل إحداث تحول ملموس في فلسفة العلاقات الإقليمية، يقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والامتناع عن استخدام الجماعات المسلحة أدواتٍ للنفوذ والضغط.

فإذا تحقق ذلك، فقد تفتح المذكرة الباب أمام نظام اقتصادي وإقليمي أكثر استقراراً وتكاملاً. أما إذا استُخدمت المكاسب الاقتصادية لإعادة بناء أدوات النفوذ التقليدية، فإن المنطقة ستكون أمام هدنة مؤقتة لا أكثر.

السيناريوهات المحتملة

• السيناريو الأول: نجاح تدريجي للمذكرة

تلتزم الأطراف بتعهداتها الأساسية، وتتقدم المفاوضات اللاحقة بصورة إيجابية، ويتم التوصل إلى تفاهات أوسع بشأن الملفات النووية والإقليمية. ويؤدي ذلك إلى نشوء بيئة أكثر استقراراً وإلى بناء نظام إقليمي جديد. وهو سيناريو ممكن لكنه يتطلب إرادة سياسية عالية وتنازلات متبادلة.

• السيناريو الثاني: هدنة هشئة

تستمر المفاوضات وتبقى المذكرة قائمة شكلياً، لكن مع استمرار الخلافات والخروقات المحدودة عبر الوكلاء أو عبر المناورات السياسية والفنية المرتبطة بالملفات النووية والصاروخية. ويُعد هذا السيناريو الأقرب إلى الواقع في المدى المنظور.

• السيناريو الثالث: المفاوضات الممتدة

لا تنهار المذكرة ولا تحقق اختراقاً حاسماً، بل تتحول إلى عملية تفاوض طويلة الأمد تتخللها فترات متكررة من التوتر والتهديئة، وتبقى القضايا الجوهرية معلقة أو مؤجلة، بينما يتم التركيز على إجراءات جزئية تتعلق بالطاقة والتجارة والملاحة. وفي هذه الحالة تعيش المنطقة حالة وسطية بين الحرب والسلام.

• السيناريو الرابع: انهيار المذكرة

تفشل المفاوضات خلال المهلة المحددة، وتتعثّر آليات التنفيذ والرقابة، وتعود الأطراف إلى سياسة الضغوط القصوى والمواجهة غير المباشرة وربما المباشرة. وفي هذه الحالة قد تشهد المنطقة جولة جديدة من التصعيد تكون أكثر خطورة بسبب تراكم عناصر التوتر وعدم معالجة جذورها.



توصيات لدول الخليج:

ينبغي على دول الخليج أن تتعامل مع المذكرة باعتبارها فرصة مشروطة وليست ضماناً نهائية للاستقرار، وذلك من خلال:

01 المشاركة الفاعلة في ترتيبات ما بعد الاتفاق.

02 ربط أي انفتاح اقتصادي واسع على إيران بالتزامها العملي بسلوك إقليمي مسؤول.

03 تعزيز التعاون الخليجي في مجالات الدفاع الجوي والبحري والأمن السبيرياني.

04 تطوير آليات إقليمية لمراقبة أمن الملاحة وحماية الممرات البحرية.

05 دعم مؤسسات الدولة الوطنية في الدول العربية المتأثرة بالصراعات.

06 حماية البنية التحتية الحيوية من التهديدات التقليدية وغير التقليدية.

07 الاستثمار في القدرات التقنية والاستخباراتية والإنذار المبكر.

08 بناء شراكات دولية تضمن استمرار توازن الردع والاستقرار.



الخاتمة

لا تعني مذكرة التفاهم نهاية التوتر في الشرق الأوسط، لكنها قد تمثل نهاية مرحلة من التوتر المنفلت وبداية مرحلة جديدة من الصراع المنظم والمُدار سياسياً. فالمنطقة تقف اليوم أمام فرصة حقيقية للانتقال من منطق المواجهة إلى منطق إدارة الخلافات، لكنها فرصة ما تزال محاطة بعوامل الشك وعدم اليقين.

والخطر الحقيقي لا يكمن في فشل المذكرة وحده، بل في نجاحها شكلياً وفشلها عملياً. فالاتفاقات التي تفتح قنوات التجارة والطاقة دون معالجة جذور الأزمات الأمنية والعسكرية قد تؤجل الصراع لكنها لا تنتهي.

لذلك فإن مستقبل أمن الخليج، ومستقبل الاستقرار الإقليمي عموماً، لن يتحدد بما يُوقَّع في العواصم الدولية، بل بمدى التغيير الحقيقي في السلوك الإقليمي، وبقدرة دول المنطقة على تحويل التهدئة المؤقتة إلى منظومة أمن واستقرار مستدامة.

فإذا أصبحت المذكرة مدخلاً لتغيير السلوك وبناء الثقة، فقد تكون بداية سلام قابل للنمو والتطور. أما إذا بقيت مجرد آلية لإعادة التموضع وإدارة الوقت، فإنها لن تكون أكثر من استراحة قصيرة بين جولتين من الصراع.

إن هذه النسخة أكثر تماسكاً من الناحية البحثية والاستراتيجية، لأنها انتقلت من تحليل المذكرة ذاتها إلى تحليل البيئة الجيوسياسية التي ستنشأ بعدها، كما أنها أعطت وزناً أكبر لموضوع أمن الخليج واختبار المصداقية والسيناريوهات المستقبلية، وهي العناصر التي أصبحت أكثر أهمية بعد مؤشرات التعثر التي ظهرت في الأيام الأخيرة.



التعقيبات:

- **التعقيب الأول: أ. سليمان بن عبدالعزيز العقيلي**
أولاً: القيد الداخلي - ما لا تستطيع المفاوضات تجاوزه
- **الحالة الأمريكية: عندما يُقيد الداخل الخارج**

أشارت الورقة الرئيسة إلى أن واشنطن تسعى إلى تحويل المكاسب العسكرية والاقتصادية إلى إنجاز سياسي مستدام، وهذا دقيق. غير أنه ثمة بُعداً يستحق التوسع: أي اتفاق مع إيران يمرّ حتماً عبر مصفاة الكونغرس الأمريكي، حيث يتشكّل ائتلاف عريض من الحزبين ضد أي تخفيف للعقوبات يُعدّ مكافأة مجانية لطهران. هذا القيد البنيوي يعني أن الإدارة الأمريكية، أياً كانت توجهاتها، تتفاوض بيد واحدة وراء ظهرها. ولذلك فإنّ مذكرة التفاهم ستبقى، في أحسن أحوالها، اتفاقاً تنفيذياً لا معاهدة، مما يجعلها قابلة للنقض.

- **الحالة الإيرانية: تعدد مراكز القرار بوصفه عائقاً هيكلياً**

إيران ليست دولة بمركز قرار واحد يعطي الأوامر وتنصاع المؤسسات. ثمة منظومة متشابكة تشمل المرشد ومكتبه، والحرس الثوري بوصفه مؤسسة اقتصادية وعسكرية وأيديولوجية في آن واحد، والحكومة المنتخبة بمساحتها المحدودة، وشبكة الوكلاء الإقليميين الذين يملكون مصالح ذاتية متزايدة. هذه البنية تعني أن توقيع الحكومة على مذكرة لا يعني بالضرورة التزام الحرس الثوري بما فيها، وأن تهديّة مُعلنة في بيروت لا تعني انتهاء التسليح عبر قنوات موازية. الورقة الرئيسة تُشير إلى هذا الجوهر حين تتحدث عن الفجوة بين التوقيع والتنفيذ، لكن الأمر يستحق التسمية الصريحة: الدولة الإيرانية الموقّعة على الاتفاق والمؤسسة العسكرية التي تدير شبكة الوكلاء ليست بالضرورة كياناً واحداً متجانساً.

- **ثانياً: الاقتصاد الخليجي - من المتغير التابع إلى الرافعة المستقلة**

- **البعد الغائب في معادلة الخليج**

تناولت الورقة أمن الخليج بعمق، وأشارت بوضوح إلى أن أي اتفاق لا يأخذ في الحسبان العواصم الخليجية والممرات البحرية سيظل ناقصاً. ثمة بعد إضافي يستحق الإضاءة: دول الخليج باتت تملك اليوم رافعة اقتصادية لم تكن موجودة بالحجم ذاته قبل عقد. فصناديق الثروة السيادية لدول كالسعودية والإمارات وقطر تتجاوز الثلاثة تريليونات دولار مجتمعة، وشراكاتها الاستثمارية تمتد شرقاً وغرباً، مما يجعلها أطرافاً فاعلة في التشكيل الاقتصادي الإقليمي لا مجرد دول تنتظر نتائج التفاهات الدولية.



هذا يعني أن دول الخليج تستطيع نظرياً أن تربط انفتاحها الاقتصادي الخاص على إيران بشروط سلوكية واضحة، وبطريقة أكثر مرونة مما تفعله واشنطن المقيدة بقيود تشريعية صارمة. بمعنى آخر: الخليج يمتلك أداة ضغط اقتصادية ناعمة يمكن استثمارها في صياغة الحوافز والعقوبات على السلوك الإيراني الإقليمي، وهذه الأداة لم تُوظف بعد بكامل طاقتها.

ربط الانفتاح بالسلوك: نموذج تشغيلي مقترح

تترتب على هذا منهجية تعاملية يمكن توصيفها على النحو الآتي: بدلاً من أن تقف دول الخليج في موقع المتلقي لنتائج الاتفاق الأمريكي - الإيراني، يمكنها بناء منظومة حوافز متدرجة مرتبطة بمؤشرات سلوك قابلة للقياس. وهذه المؤشرات لا تحتاج أن تكون إعلانية أو تصادية، بل يمكن أن تكون هادئة ومدروسة: مستوى تدفق السلاح عبر المنافذ المعروفة، ومؤشرات نشاط الوكلاء في المناطق الحدودية، ودرجة تعاون طهران مع آليات مراقبة المضائق البحرية. كل هذه مؤشرات قابلة للرصد والتدرج، وبالتالي قابلة للربط بمستويات الانفتاح الاقتصادي الخليجي على إيران.

ثالثاً: فجوة الأجيال - التحول الصامت في طهران: ما وراء المؤسسة الرسمية

ثمة متغير يغيب عن معظم تحليلات الملف الإيراني، وهو التحول الجيلي الداخلي. الجيل الإيراني الذي يعيش تحت ضغط متواصل من العقوبات والتضخم وانهيار العملة وغياب الفرص منذ ما يزيد على أربعة عقود، بات يُشكّل ضغطاً اجتماعياً لا يمكن للنظام تجاهله إلى ما لا نهاية. احتجاجات 2022 و2023 لم تكن مجرد موجة احتجاجية عابرة، بل كشفت عن شرخ عميق بين المؤسسة الرسمية وقطاع واسع من المجتمع الإيراني لم يعد مقتنعاً بالمشروع الأيديولوجي الذي تقدّمه تلك المؤسسة.

هذا الضغط الداخلي يمنح الاتفاق الاقتصادي ثقلاً إضافياً: النظام الإيراني يحتاج الاتفاق ليس فقط لأسباب جيوسياسية، بل لإبراز نجاح اقتصادي أمام جمهور داخلي متعب ومتشكك. وهذه الحاجة الداخلية قد تكون في الحقيقة أحد أقوى المحركات للالتزام الإيراني بالمذكرة - أو على الأقل بإبقائها حية - أكثر مما تكون الحسابات الاستراتيجية الخارجية.

الانعكاس على مصداقية الالتزامات

يستكمل هذا المنطق ما طرحته الورقة الرئيسية حول اختبار المصداقية. فإذا كان النظام الإيراني يحتاج الاتفاق لأسباب داخلية، فإن حافزه للحفاظ على الإطار الشكلي للمذكرة يكون أقوى مما قد يبدو من الخارج. لكن - وهذا هو الجانب الحرج - الحفاظ الشكلي لا يساوي الالتزام الجوهري. الحرس الثوري يستطيع أن يعمل وراء الواجهة الدبلوماسية للحكومة المفاوضة، مما يُنتج واقعاً مزدوجاً: مذكرة تبقى على الورق مع استمرار محدود للنشاط الإقليمي تحت العتبة التي تُفجّر الأزمة.



رابعاً: المعيار الحقيقي - ما وراء النصوص والسيناريوهات

• من سيناريوهات الأحداث إلى سيناريوهات البنية

قدّمت الورقة الرئيسية أربعة سيناريوهات متسلسلة من النجاح التدريجي إلى الانهيار الكامل، وهي سيناريوهات دقيقة ومنطقية. ما يمكن إضافته هنا هو التمييز بين نوعين من السيناريوهات: سيناريوهات الأحداث التي تتبع مسار المفاوضات ومخرجاتها، وسيناريوهات البنية التي تتعلق بالتحويلات الهيكلية العميقة التي ستستمر بغض النظر عن مصير المذكرة ذاتها. فحتى لو انهارت المذكرة، ثمة تحولات بنيوية ستُشكّل المنطقة لعقد قادم على الأقل. تصاعد قدرات الدفاع الجوي لدول الخليج وارتباطها بمنظومات إقليمية وأطلسية. واتساع الحضور الاقتصادي الآسيوي في المنطقة ما يُقيد هامش التصعيد لجميع الأطراف. وإعادة تشكيل خرائط إمدادات الطاقة العالمية إثر الحرب الأوكرانية والحرب الإيرانية ما يجعل استقرار منابع الخليج مصلحة استراتيجية لقوى كبرى تقليدياً لم تكن فاعلة في الملف. هذه التحويلات البنيوية تعمل بالتوازي مع مسار المذكرة، وليست تابعة له.

السلام البارد كهدف واقعي ومقبول

تُشير الورقة الرئيسية إلى مفهوم "السلام البارد" بوصفه محطة محتملة، وهذا التأطير يستحق التعمق فيه أكثر. السلام البارد ليس مجرد تسوية ناقصة أو حلّ غير مكتمل. بل قد يكون الحد الأقصى الواقعي المتاح في ظل البنية الراهنة للعلاقات الإيرانية - الإقليمية. التاريخ يُثبت أن دولاً ذات عداوات جذرية استطاعت أن تبني علاقات عملية مستدامة على قاعدة الردع المتبادل وتوازن المصالح، دون أن تصل إلى مرحلة المصالحة الإستراتيجية. وهذا النموذج ليس فشلاً. إنه نجاح واقعي في ظل القيود القائمة.

ما يعني ذلك لدول الخليج هو ضرورة بناء سياساتها على أساس هذا "السقف الواقعي" لا على رهان الوصول إلى "ثقة استراتيجية" مع طهران في المدى المنظور. الثقة الاستراتيجية مع إيران قد تكون هدفاً لعقود لاحقة، أما الاستحقاق الراهن فهو بناء نظام ردع وإدارة يجعل تكلفة التصعيد مرتفعة لكلا الطرفين.

خامساً: الرهان على التغيير لا على الاتفاق

الاستنتاج الجوهرية الذي تُفضي إليه الورقة الرئيسية وهذا التعقيب، هو أن المذكرة ذاتها ليست نقطة الوصول. هي في أحسن أحوالها نقطة انطلاق لعملية أطول وأعمق تتعلق بتغيير الحوافز والسلوك، وفي أسوأ أحوالها مجرد إدارة للوقت من الجانبين

ما يُحدّد أيّ الاحتمالين يتحقق

ليس نصوص الاتفاق ولا حجم التبادل التجاري الناجم عنه، بل عدة مؤشرات حَقيقية من أهمها:



سادساً: إعادة تعريف أدوات الأمن الخليجي في بيئة متغيرة

• البيئة الاستراتيجية: نهاية مرحلة لا تعديل تكتيكي

ما يجري اليوم في الإقليم لا يُقرأ بأدوات المرحلة السابقة. ثنائية الضغط والردع لم تُنتج ما وُعد به، وافترض أن تراكم العقوبات سيُعيد تشكيل السلوك الإيراني بات افتراضاً محدود الجدوى. مذكرة التفاهم من هذه الزاوية لا تُمثّل نقطة وصول بقدر ما تُعلن عن نهاية مرحلة كاملة من التفكير الاستراتيجي التي حكمت الملف لعقود، وبداية مرحلة أُعقد تتشابه فيها السياسة والاقتصاد والأمن داخل بيئة دولية تميل إلى التعددية. من ثمّ، لم يعد السؤال: هل نجح الضغط؟ بل: كيف يُعاد تعريف الأمن الخليجي في عالم لم تعد فيه أدوات الأمس كافية، ولا الضمانات القديمة موثوقة بالقدر ذاته؟

تحوّل المظلة الأمريكية: من ضمانة إلى شراكة انتقائية

المظلة الأمريكية لم تسقط، لكنها تغيّرت طبيعتها بشكل لا يمكن تجاهله. واشنطن تميل اليوم إلى إدارة الأزمات من بُعد، وتوزيع الأعباء على شركائها، وربط التزاماتها بمصالحها المباشرة لا بمنطق الضمان الشامل. تراجع أولوية الخليج في الاستراتيجية الأمريكية لصالح المحيط الهندي والهادئ ليس انسحاباً كاملاً، لكنه انتقال من نمط الحماية غير المشروطة إلى نمط الشراكة المحسوبة. ومعنى ذلك للدول الخليجية أن الاعتماد شبه الكلي على الوجود الأمريكي كآلية ضبط وحيدة لم يعد خياراً كافياً، وأن بناء قدرات أمنية ذاتية أكثر صلابة وأعمق استقلالية بات ضرورة بنيوية لا خياراً سياسياً.

ما وراء الردع: منطق إدارة المخاطر

الدرس الأصعب في المرحلة الماضية هو أن الردع لم يختفِ لكنه فقد قدرته على إنتاج انضباط طويل الأمد. فإيران طوّرت قدرة موثّقة على امتصاص الضغوط وإعادة توزيع تداعياتها عبر منظومة الوكلاء والتصعيد غير المتماثل في المضائق والممرات. أقصى ما يفعله الضغط في هذه المعادلة هو تأجيل الانفجار لا تغيير الحوافز الجوهرية. وهذا لا يُقرأ انتصاراً إيرانياً بقدر ما يُقرأ تكشفاً لحدود أداة بعينها. في المقابل، يدفع هذا الإدراك الخليج نحو منطق مختلف: منطق إدارة المخاطر بدلاً من منطق الحسم. وهو منطق يقوم على تحصين الذات، ورفع الجاهزية الدفاعية، وتقليل التعرض للابتزاز، وبناء أمن يستند إلى المنعة الداخلية لا إلى الوعود الخارجية.

التعددية الدولية: هامش لا مظلة

دخول الصين وروسيا بثقل أكبر في مشهد الشرق الأوسط ليس تفصيلاً جانبياً بل علامة على تشكّل نظام دولي أكثر تعددية. بकिन تُحوّل نفوذها الاقتصادي إلى حضور سياسي متدرج، وموسكو توظف حضورها الأمني والدبلوماسي في ملفات الطاقة والممرات. هذا التعدد لا يمنح الخليج ضمانة تلقائية، لكنه يفتح أمامه هامش مناورة أوسع إذا أحسن استثماره. شرط ذلك أن لا يتحوّل تنويع الشراكات إلى تبعية لمحور بديل، بل إلى منظومة علاقات متوازنة تحافظ على الخليج فاعلاً مستقلاً لا طرفاً في محاور متصارعة.

الخلاصة: ثلاث طبقات أمنية لا طبقة واحدة

أمن الخليج في المرحلة المقبلة لن يقوم على رهان واحد. المطلوب بناؤه هو منظومة بثلاث طبقات متزامنة: دفاع ذاتي صلب يستند إلى قدرات موثوقة لا إلى وعود خارجية، وشراكات دولية متعددة تمنع الانكشاف الكامل أمام أي قوة بمفردها، وتفاهم إقليمي واقعي يُدار على قاعدة كبح التهديد واحتوائه لا على افتراض اختفائه. وهذا ليس تراجعاً عن الطموح الاستراتيجي، بل إعادة توجيه له نحو ما هو قابل للبناء والصيانة في بيئة متغيرة لن تعود إلى ما كانت عليه.

سابعاً: عودة فاعلية الدور السعودي - القوة المكافئة في بيئة متحوّلة

• الفرصة التاريخية في قلب الاضطراب

ثمة مفارقة جوهرية تستحق التأمل: الظروف ذاتها التي تبدو اليوم مصدر قلق استراتيجي - تراجع الدور الأمريكي وهشاشة المنطقة وإعادة توزيع القوى - هي نفسها التي تُتيح للمملكة العربية السعودية استعادة دور لم تكن قادرة على ملئه في ظل الهيمنة الأمريكية الكاملة. فالوجود الأمريكي الطاغي الذي برز بشكل فاقع في أعقاب حرب تحرير الكويت 1991 لم يكن مجرد دعم أمني، بل أفضى إلى إضعاف هيكل تدريجي للفاعلية الأمنية الإقليمية المستقلة لدول الخليج، إذ حوّل القرار الأمني من دائرة إقليمية ذاتية إلى دائرة تابعة للحسابات الأمريكية وتوقيتاتها وأولوياتها. انكفاء هذا الوجود النسبي اليوم لا يعني فراغاً بالضرورة، بل قد يعني إعادة تمكين القوة الإقليمية التي كانت موجودة قبله.

• السعودية كقوة موازنة لا مجرد شريك

التاريخ الإقليمي يُثبت أن محور التوازن في الخليج قام تاريخياً على ثقل سعودي مقابل ثقل إيراني، وأن أي خلل في هذه المعادلة - بصرف النظر عن اتجاهه - أفضى إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي. من هذه الزاوية، لا تُعدّ الرياض طرفاً في مقايضات خارجية يُحدّد الآخرون شروطها، بل قوة مكافئة تاريخياً للثقل الإيراني، قادرة على ملء الفراغ الذي تتركه إعادة التوضع الأمريكي إذا أُحسنت إدارة أوراقها. وما يُرسّخ هذا الدور اليوم هو فشل الرهان الإسرائيلي على لعب دور الشريك الأمني الإقليمي البديل. بعد أن كشفت الحرب مع إيران حدود القدرة على الحسم - مما أفضى إلى اتساع الفضاء المتاح أمام قوة إقليمية عربية بثقل جيوسياسي وديموغرافي واقتصادي مختلف، ولعل تصاعد الخلافات بين واشنطن وتل أبيب تُعزّز هذا الفضاء بدلاً من تضيقه، إذ لم تعد إسرائيل قادرة على احتكار صياغة أجندة الأمن الإقليمي كما كانت في مرحلة سابقة.

• التحالفات الصلبة: باكستان وتركيا بوصفهما رافعتين لا خيارين تكتيكيين

ما يُعزّز هذا الدور المتصاعد ليس الثقل السعودي فقط، بل بنية التحالفات المحيطة التي تنسجها المملكة بكفاءة. فباكستان، بقدراتها النووية وجيشها المحترف ومحيطها الجغرافي الممتد نحو جنوب آسيا، تُمثّل رافعة ردع فعلية لا مجرد شراكة رمزية، وقد تجاوزت علاقتها بالرياض منذ وقت طويل حدود الشراكة التقليدية نحو تكامل أمني ذي عمق استراتيجي موثّق. وتركيا من جهتها، رغم تعقيدات حساباتها الإقليمية، تملك إسقاطاً عسكرياً وحضورياً مؤسسياً في الناتو يجعل أي تفاهم سعودي-تركي رافعة تُعيد رسم معادلات التوازن في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر والقرن الأفريقي إلى المشرق العربي. هذا الثلاثي - الرياض وأنقرة وإسلام آباد - لا يحتاج إلى تحالف رسمي معنن ليُشكّل محوراً ذا ثقل، بل يكفيه التنسيق الهادئ والمصالح المتقاطعة التي باتت أكثر وضوحاً من أي وقت مضى. وهذا ما يعزز القدرة على تعديل موازين القوى الإقليمية.

مضيق هرمز والجيوسياسية اللوجستية الجديدة



المتغير الأعمق في معادلة الدور السعودي هو الجغرافيا اللوجستية. فكلما ضيّقت إيران هامش الأمان في مضيق هرمز أو وظّفت التهديد به ورقة ضغط، ارتفعت قيمة البدائل الجيوسياسية التي تملكها المملكة.

المسار البديل (البحر الأحمر)

خطوط أنابيب الطاقة البديلة التي تربط حقول النفط والغاز السعودية والخليجية بموانئ البحر الأحمر، وتحديدًا ميناء ينبع وما يتصل به من بنية تحتية.

- خطوط أنابيب النفط
- خطوط أنابيب الغاز
- موانئ التصدير (ينبع وغيرها)



المسار التقليدي (مضيق هرمز)

كلما ضيّقت إيران هامش الأمان في المضيق أو وظّفت التهديد به ورقة ضغط، ترتفع المخاطر والتكاليف.

- مخاطر أمنية
- تكاليف تأمين أعلى
- قابلية للتسييس والابتزاز

كل طن نفط يمر عبر البحر الأحمر بدلاً من هرمز

يُعزّز التموضع السعودي في قلب الجيوسياسية الخليجية الجديدة

يُقَلِّص الورقة التفاوضية الإيرانية

يُعِيد رسم الجغرافيا الاقتصادية للمنطقة بأسرها

ومع اكتمال هذه البنية وتشغيلها بكامل طاقتها، لن تكون الرياض مجرد مصدر طاقة، بل محطة عبور استراتيجية لا يمكن لأي ترتيب أممي إقليمي أو دولي تجاوزها أو تجاهلها.

خلاصة: الفاعلية السعودية شرط لا خيار

التحول الكبير في البيئة الإقليمية لا يضع الخليج والمملكة أمام فرصة يمكن استثمارها أو تركها، بل يضعهما أمام ضرورة بنوية: إما أن تملأ الفراغ الذي يتركه تحوّل الدور الأمريكي بدور إقليمي فاعل يستند إلى الثقل الذاتي والتحالفات الصلبة والرافعة اللوجستية، وإما أن يملأ ذلك الفراغ بمعادلات أقل توازناً وأكثر هشاشة. والتاريخ الإقليمي لا يُعطي الوقت الكافي دائماً لمن يتأخر في اتخاذ موقعه.

التعقيب الثاني: د. مطير سعيد الرويحي

بعد هذا الصراع وهذه الحرب العنيفة التي شنتها أمريكا وإسرائيل على إيران، والتي أثرت بشكل سلبي وكبير على اقتصاد العالم وإمدادات الطاقة، وعرّضت دول المنطقة للاستهداف المباشر في أمنها ومواطنيها وبنيتها التحتية، وزادت من التضخم المالي والنقص الحاد في سلاسل الإمداد والتموين والغذاء، يفاجئنا الرئيس الأمريكي بهذه المذكرة - التي تعد حقولاً من الألغام في بنودها ومآلاتها - والتي يتفاخر بها الرئيس ترامب، رغم أنها لم تحقق أي نتائج ملموسة للولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل، ولم تحقق أيّاً من أهدافها المعلنة في بداية الحملة، وهي: تغيير النظام، والقضاء على البرنامج النووي، وتقليص مخزون الصواريخ الباليستية، وتفكيك الأذرع الإيرانية التي تززع أمن الدول العربية. بل إنها زادت من ضبابية أمن المنطقة وتحدياتها الجيوسياسية، وعززت وجود قوتين إقليميتين تمثلان تهديداً أمنياً وعسكرياً للمنطقة العربية بأسرها.

عادت إيران بعقلية ونظرية المنتصر، مع استمرار برنامجها النووي، واستعادة أموالها المجمدة، والسماح لها باستيراد وتصدير منتجاتها البترولية. والأهم من ذلك، عودتها إلى النظام الدولي كدولة طبيعية، وسط ما يبدو انبطاحاً أمريكياً لرغباتها، حيث انصبّ كل الاهتمام الأمريكي على إعادة مضيق هرمز إلى وضعه السابق وضمان حرية الملاحة فيه.

مواقف الأطراف الفاعلة

يمكن إيجاز مواقف الأطراف الفاعلة وذات العلاقة بهذا الاتفاق - في ظل غياب الثقة - كالآتي:

1. إسرائيل: ترفض العودة الاقتصادية لإيران ما لم يقابلها تفكيك حقيقي لقدراتها النووية والعسكرية وأذرعها الإقليمية.
2. دول الخليج: تعيش موقفاً مزدوجاً يجمع بين الارتياح لانخفاض احتمالات الحرب، والقلق من تحول العوائد المالية إلى تمويل جديد للنفوذ الإيراني.
3. المجتمع الدولي (مجموعة السبع): يدعم المذكرة بشرط ربطها بملفات (النووي، الصواريخ، والأذرع الإقليمية)، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مستقبل السلام معلق بثلاثة استحقاقات: إنهاء الخطر النووي، وضبط سلوك الأذرع، وضمان أمن الممرات البحرية.

كل هذا يحصل في ظل وضع دولي يشهد صراعاً لتقاسم النفوذ، واصطفافات سياسية لتكوين الأتحلاف، في إرهابات تراجع الهيمنة الأمريكية كقطب دولي وحيد، والتحول نحو عالم متعدد الأقطاب بناءً على تحالفات سياسية وأمنية واقتصادية موزعة شرقاً وغرباً. ولعل الحكمة الخليجية في عدم الانجرار إلى المواجهة المباشرة مع أي من أطراف الصراع قد خلطت الكثير من الأوراق، حيث إن كلا الطرفين (الإيراني والإسرائيلي) لا يغيب عن عقلية العربي، وخصوصاً لدى النخب الفكرية والثقافية، استصحاب نظرية المؤامرة والتخادم بين المشروعين، خصوصاً عند النظر في النتيجة النهائية للصراع الذي يكرس هذا المفهوم للأسف.



لذا، فإن أمن المنطقة الخليجية يحتاج إلى قراءة متأنية ودقيقة تستصحب الأسباب والأهداف المعلنة وغير المعلنة لهذه الحرب، وما ستسفر عنه هذه الوثيقة من حيث المبدأ، ثم مآلاتها ونتائجها. ولعل في مقدمة ذلك: إصلاح البيت الخليجي، وتجاوز الاختلافات البيئية والمصالح الضيقة لكل دولة، والتفكير والعمل على "الأمن الجمعي" لدول الخليج، مع تعزيز وتفعيل الاحتياطات الضرورية التي أفرزت هذه الحرب أهميتها، وأبرزها:

- تعزيز الدفاع الجوي والبحري، وتطوير منظومات الإنذار المبكر.
- تحصين البنية التحتية النفطية، والموانئ، وشبكات الطاقة.
- تحصين الجبهة الداخلية ضد الصواريخ، والطائرات المسيّرة، والهجمات السيبرانية.

الإيجابيات

1. خفض احتمالات المواجهة العسكرية: تقليل خطر اندلاع حرب مباشرة قد تمتد آثارها إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط، خاصة في ظل حساسية الممرات البحرية ومنشآت الطاقة.
2. تعزيز استقرار أسواق الطاقة: يسهم تخفيف التوتر بين واشنطن وطهران في الحد من التقلبات الحادة في أسعار النفط والغاز.
3. تحسين أمن الملاحة البحرية: إذا التزمت الأطراف ببند التهدئة، فقد يؤدي ذلك إلى تعزيز أمن الملاحة في مضيق هرمز والبحر الأحمر.
4. فتح المجال للحوار الدبلوماسية: تشكل المذكرة فرصة لإعادة إحياء المسار الدبلوماسي بشأن الملف النووي الإيراني.
5. توفير بيئة أكثر ملاءمة للتنمية الإقليمية: يتيح الاستقرار النسبي لدول المنطقة التركيز على برامج التنمية الاقتصادية والتحول الوطني.

السلبيات

1. غياب الحلول الجذرية: لا تعالج المذكرة جذور الخلاف، بل تؤجل الملفات الأكثر تعقيداً (النووي، الصواريخ، النفوذ الإقليمي)، مما يجعلها عرضة للانهايار.
2. احتمالية استغلال إيران للمكاسب الاقتصادية: قد يوفر تخفيف العقوبات موارد مالية إضافية تُوظف لتعزيز النفوذ الإقليمي.
3. استمرار حالة عدم الثقة: تعاني العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران من تراكمات تاريخية، مما يجعل أي تفاهم مؤقت محكوماً بالشكوك المتبادلة.
4. القلق الخليجي والإقليمي: قد تنظر بعض دول الخليج إلى التفاهم بوصفه اتفاقاً ثنائياً لا يراعي بصورة كافية مصالحها الأمنية.
5. التأثير على توازنات الردع: قد يُفسّر الاتفاق على أنه يمنح إيران مساحة أوسع للحركة دون معالجة كاملة لمصادر التهديد الأمني.



الخاتمة

في ختام هذا التعقيب، يتضح جلياً أن مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية ليست سوى محطة في مسار طويل ومتشعب من الصراع والتنافس الإقليمي والدولي، لا نهاية له في الأفق المنظور. فهي لم تُسدل الستار على الملفات الأشد حساسيةً وخطورةً، بل أرجأتها إلى أجل غير مسمى، وهو ما يُيقى المنطقة في دائرة الترقب والقلق المزمّن.

والحقيقة التي ينبغي أن تستوعبها النخب الخليجية والعربية كاملةً، هي أن هذا الاتفاق لم يُنتج منتصراً حقيقياً بالمعنى الاستراتيجي، بل كشف عن هشاشة المنظومة الأمنية الدولية وتآكل الثقة بين أطرافها. فلا واشنطن حققت ما أعلنته من أهداف حين أشعلت فتيل هذا الصراع، ولا طهران نجحت في تحويل مكاسبها التفاوضية إلى نفوذ إقليمي راسخ ومستدام. أما إسرائيل، فتظل عالقةً بين متطلبات أمنها الوجودي وضغوط الواقع الجيوسياسي المتحول.

في هذا السياق المضطرب، تبقى دول الخليج أمام استحقاق تاريخي لا يمكن تأجيله: بناء منظومة أمن ذاتية متكاملة تنطلق من الداخل لا من التبعية لأطراف خارجية تتقلب مصالحها وتتبدل أولوياتها. وهذا لن يتحقق إلا بتجاوز منطق الثنائيات والمصالح الضيقة، والانتقال الفعلي نحو منظومة أمن جماعي خليجي حقيقي، تدعمه إرادة سياسية صادقة، وبنية عسكرية وأمنية متطورة، وتوافق استراتيجي بعيد المدى.

إن المشهد الراهن، بكل تعقيداته ومتناقضاته، يؤكد مقولة راسخة في علم السياسة: الأمن لا يُستجدى ولا يُستورد، بل يُبنى بالإرادة والكفاءة والتخطيط. وعليه، فإن الرهان الحقيقي لدول الخليج اليوم ليس في حُسن قراءة ما جرى، بل في الجرأة على بناء ما ينبغي أن يكون.



المدخلات حول القضية:

(1) الأبعاد الاستراتيجية للمذكرة الأمريكية - الإيرانية

جاءت مذكرة التفاهم الأمريكية - الإيرانية في سياق إدراك مشترك بأن المواجهة العسكرية المباشرة لم تعد قادرة على تحقيق حسم استراتيجي مستدام، وأن استمرار الصراع يحمل تكاليف باهظة على الطرفين وعلى المنطقة. لذا اتجه الطرفان إلى إدارة الصراع والحد من مخاطره بدلاً من السعي إلى حسمه نهائياً.

تعكس المذكرة تحولاً من منطق المواجهة المفتوحة إلى منطق التنافس المقيد بضوابط تقلل احتمالات الانزلاق نحو صراع واسع. وتقوم على قناعة مشتركة بأن بعض المصالح الحيوية - كاستقرار أسواق الطاقة وأمن الملاحة - تستوجب آليات لاحتواء الأزمات بوسائل أقل تصعيداً.

- أهداف الولايات المتحدة
- تقليل احتمالات المواجهة العسكرية المباشرة مع إيران.
- ضمان أمن الملاحة في الخليج ومضيق هرمز.
- الحفاظ على استقرار تدفقات الطاقة العالمية.
- منع التصعيد النووي الإيراني.
- إعادة ترتيب الأولويات الاستراتيجية نحو التنافس مع القوى الكبرى.
- مكاسب إيران
- تخفيف الضغوط الاقتصادية والسياسية الناجمة عن العقوبات.
- هامش أوسع لمواجهة التحديات الداخلية.
- إعادة تنظيم علاقاتها الإقليمية في بيئة أقل توتراً
- تكشف المذكرة أيضاً عن اتجاه متزايد نحو تحميل القوى الإقليمية مسؤولية أكبر في إدارة أمنها، بدلاً من الاعتماد الحصري على الوجود العسكري الخارجي.

(2) انعكاسات المذكرة على أمن الخليج

تكتسب المذكرة أهمية خاصة لدول الخليج كونها كانت الأكثر تأثراً بالتوتر الأمريكي - الإيراني عبر عقود، سواء على صعيد أمن الممرات البحرية أو استقرار أسواق الطاقة أو مسارات التجارة الدولية. تؤكد المذكرة محدودية أدوات الضغط العسكري والاقتصادي في حسم الصراع. والمرحلة المقبلة قد تشهد مستويات أقل من احتمالات المواجهة المباشرة، مما ينعكس إيجاباً على أمن الخليج. غير أن ذلك لا يعني اختفاء مصادر التهديد - كالبرنامج النووي والقدرات الصاروخية وشبكات النفوذ الإيراني - بل تبقى هذه الملفات قائمة.



مفهوم الأمن الخليجي توسّع ليشمل: أمن الطاقة، وأمن البنية التحتية، والأمن السيبراني، وأمن سلاسل الإمداد، لا مجرد الحماية العسكرية التقليدية. وهذا التحول يفرض مقاربات أمنية أكثر شمولاً.

المذكورة أداة لإدارة المخاطر لا إطاراً لتسوية نهائية. فهي توفر هامشاً من الاستقرار، لكنها لا تلغي الحاجة إلى الجاهزية الدفاعية الخليجية وتعزيز آليات التعاون الإقليمي.

3) موقع الخليج في الصراع الأمريكي - الإيراني: الدروس المستفادة

حدود الرهان على القوى الكبرى

أولويات القوى الدولية تتغير تبعاً لمصالحها الاستراتيجية، والتفاهات الثنائية بينها لا تقدم حلولاً نهائية للهاجس الخليجية.

المصالح الخليجية لا تتطابق دائماً مع أولويات الأطراف الدولية، مما يفرض امتلاك رؤية مستقلة وقدرات ذاتية.

الخليج في قلب الأزمة

أظهرت مرحلة المواجهة أن دول الخليج كانت من أكثر الأطراف تأثراً بالصراع رغم عدم كونها طرفاً مباشراً في كثير من محطاته.

- أمن الطاقة
- سلامة الممرات البحرية
- استقرار الأسواق

قرارات التصعيد أو التهدئة كانت تُتخذ خارج الإطار الخليجي، ما جعل دول الخليج تتحمل جانباً من المخاطر دون مشاركة في صياغة مساراتها.

الدروس الاستراتيجية

فأمن الطاقة وسلامة الممرات البحرية واستقرار الأسواق كلها عناصر تمس المصالح الخليجية مباشرة. كما إن قرارات التصعيد أو التهدئة كانت تُتخذ خارج الإطار الخليجي، ما جعل دول الخليج تتحمل جانباً من المخاطر دون مشاركة في صياغة مساراتها.

الدروس الاستراتيجية

1. الاستقرار المستدام لا يتحقق بالضمانات الخارجية وحدها، بل يحتاج إلى قوة ذاتية وقدرة على إدارة المخاطر.
2. أمن الخليج أصبح جزءاً من منظومة أمنية دولية متشابكة تستوجب أدوات حماية أكثر شمولاً.
3. الوحدة الخليجية تمثل أحد أهم عناصر القوة في مواجهة التحولات الإقليمية.
4. المعادلة الأكثر فاعلية تجمع بين تعزيز القدرات الدفاعية والانفتاح على مسارات الحوار الإقليمي.



4) مستقبل السلوك الإيراني وتداعياته على أمن الخليج

ارتكز السلوك الإيراني تاريخياً على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة، مع الاعتماد على شبكة واسعة من الحلفاء والأذرع المسلحة. وقد مكّنت هذه المقاربة طهران من توسيع نفوذها الإقليمي وتوظيفه للتأثير في التوازنات السياسية والأمنية. السؤال المحوري بعد المذكرة: هل تُعيد إيران النظر في أنماط سلوكها الإقليمي؟ الحكم على أي تحول حقيقي لا يمكن أن يستند إلى النصوص المعلنة وحدها، بل إلى الممارسات الفعلية على أرض الواقع.

المؤشرات الأكثر دلالة بالنسبة لدول الخليج هي: استقرار الملاحة البحرية، وانخفاض مستوى التوتر، وتراجع أنشطة الوكلاء والجماعات المسلحة، والحد من التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ملف الأذرع الإقليمية هو المحك الحقيقي لأي التزام إيراني فعلي.

الضغوط الاقتصادية المتراكمة على إيران قد ترفع كلفة العودة إلى التصعيد وتدفع نحو الحفاظ على مسار التهدئة - لكن المقياس النهائي يبقى السلوك العملي لا الالتزامات النظرية.

5) احتواء إيران: من إدارة المخاوف إلى هندسة الاستقرار الإقليمي

إيران لا تتحرك فقط بدوافع أيديولوجية أو طموحات نفوذ، بل أيضاً تحت وطأة شعور متراكم بالتهديد والعزلة. فهم هذه الهواجس مدخل عملي للمساهمة في احتواء السلوك المزعزع للاستقرار - شريطة ألا يتحول ذلك إلى استرضاء مجاني، بل إلى معادلة متوازنة: تخفيف المخاوف المشروعة مقابل التزام بقواعد سلوك إقليمي واضحة.

• أبرز المخاوف الإيرانية

- الخشية من محاولات تغيير النظام أو إضعافه عبر ضغوط خارجية.
- القلق من آثار العقوبات على الاقتصاد والاستقرار الداخلي.
- إدراك تهديدات عسكرية محتملة من الولايات المتحدة وإسرائيل.
- الخوف من تطويقها إقليمياً وتقليص عمقها الاستراتيجي.
- مسارات مجلس التعاون
- تعزيز منظومة الردع الجماعي بحيث لا يُفسَّر الحوار باعتباره ضعفاً.
- توسيع قنوات التواصل المباشر وغير المباشر مع طهران لإدارة الخلافات.
- الدفع نحو ترسيخ قواعد سلوك إقليمي: احترام السيادة، وعدم التدخل، ووقف دعم الجماعات المسلحة.



6) السيناريوهات المحتملة لأمن الخليج بعد مذكرة التفاهم

• أ. الاستقرار التدريجي

نجاح المذكرة في خفض التوتر وانعكاسه على البيئة الأمنية بصورة تدريجية: تراجع احتمالات المواجهة، وانخفاض مخاطر الممرات البحرية ومنشآت الطاقة، وتوسع فرص التعاون الاقتصادي. يتيح توجيه الموارد الخليجية نحو التنمية والتحول الوطني - لكنه لا يُلغي الحاجة إلى الردع طالما ظلت الملفات الخلافية العميقة معلقة.

• ب. الهدنة الهشة (الأكثر ترجيحاً)

استمرار التهذئة دون تسوية للقضايا الجوهرية. تتخفض احتمالات الحرب الواسعة، لكن أسباب التوتر تبقى قائمة، مما يجعل المنطقة عرضة لأزمات متقطعة. التركيز الخليجي ينصبّ على إدارة المخاطر لا الأزمات الكبرى.

• ج. المفاوضات الممتدة

استمرار التفاوض دون التوصل إلى طول نهائية. حالة عدم اليقين المستمرة تؤثر في حسابات الاستثمار والأمن والتخطيط الاستراتيجي. تتطلب حضوراً دبلوماسياً خليجياً أكثر فاعلية لضمان عدم تهميش المصالح الخليجية في أي ترتيبات مستقبلية.

• د. انهيار المذكرة

فشل التفاهمات وعودة التصعيد. يُلقى بثقله على أمن الطاقة والملاحة والبنية التحتية، ويفرض تعزيز منظومات الدفاع الجوي والبحري ورفع مستويات التنسيق الأمني وتطوير خطط الطوارئ. تشير المؤشرات الراهنة إلى أن الأقرب للتحقق هو سيناريو الهدنة المصحوبة بمفاوضات ممتدة. الملفات الأشد حساسية - النووي والصواريخ والنفوذ الإقليمي - لا تزال بعيدة عن أي تسوية نهائية.

7) إعادة بناء المنظومة الأمنية الخليجية

أصبحت التحديات الأمنية أكثر تعقيداً: هجمات سيبرانية، وطائرات مسيرة، وصواريخ دقيقة، واستهداف منشآت اقتصادية، وتوظيف الفاعلين غير الحكوميين. وهو ما يفرض تبني مفهوم أمني أوسع يتجاوز البُعد العسكري التقليدي.



01 الأمن الجماعي الخليجي

تطوير آليات مشتركة للتخطيط الاستراتيجي وتبادل المعلومات الاستخباراتية.



تعزيز أنظمة الإنذار المبكر ورفع مستوى التكامل بين القدرات الدفاعية.



الانتقال من صيغ التعاون التقليدية إلى صيغ أكثر مؤسسية وفاعلية.



02 تعزيز القدرات الذاتية

توسيع برامج التصنيع العسكري وتطوير أنظمة الدفاع الجوي والصاروخي.

تعزيز القدرات البحرية وحماية الممرات المائية.

بناء منظومات متقدمة للأمن السيبراني وحماية البنية التحتية الحيوية.

الاستثمار في الكوادر البشرية الوطنية وتأهيلها للتهديدات الأمنية الحديثة.

03 التوازن بين الردع والاستقرار

المصلحة الخليجية تقتضي الحفاظ على جاهزية دفاعية مرتفعة بالتوازي مع دعم مبادرات خفض التوترات وتأمين الممرات البحرية وحماية أمن الطاقة. الأمن المستدام لا يتحقق بالقوة وحدها، ولا بالهدنة غير المدعومة بعناصر القوة.



جاهزية دفاعية مرتفعة



خفض التوترات وتهيئة الأزمات



تأمين الممرات البحرية



حماية أمن الطاقة



8) الأمن الجماعي الخليجي وتعزيز التماسك الاستراتيجي

تعزيز التماسك بين دول المجلس شرط محوري لأي منظومة أمن جماعي مستدامة. التباينات الخليجية تفتح المجال أمام تأثيرات خارجية أوسع، في حين أن وحدة الموقف ترفع من القدرة التفاوضية الجماعية.

• المخاطر الرئيسية

- إدارة ملفات أمن الخليج ضمن تفاهات دولية دون حضور خليجي فاعل، مما يحوّل دول الخليج إلى متلقٍ للنتائج لا شريكاً في صياغتها.

- تخفيف العقوبات على إيران قد يوفر موارد إضافية لدعم شبكات النفوذ الإقليمي.

- توظيف الممرات البحرية وسلاسل الطاقة كورقة تفاوضية يشكّل تهديداً مباشراً لدول الخليج.

المذكورة أقرب إلى هدنة استراتيجية مؤقتة منها إلى تسوية نهائية؛ لا تعالج جذور الصراع بقدر ما تؤجل ملفاته الجوهرية. معيار تقييمها يرتبط بقدرتها على إنتاج استقرار فعلي مستدام لا بصياغتها النصية.

أمن مضيق هرمز يبقى نقطة ضعف استراتيجية. صحيح أن المملكة العربية السعودية طورت خط أنابيب شرق - غرب إلى ينبع، لكن طاقته الاستيعابية لا تغطي كامل الإنتاج. ودول كالكويت والبحرين وقطر تفتقر إلى بدائل برية مماثلة، مما يجعل تطوير منظومة أمن بحري جماعي ضرورة لا خياراً.

• نحو منظومة ردع وتنمية مستدامة

التجربة التاريخية أثبتت أن النفوذ الإيراني توسّع عبر الفراغات السياسية والأمنية لا عبر المواجهة المباشرة. ما بعد الحرب قد يحمل شكلاً أكثر خطورة من التحدي: التغلغل السياسي والاقتصادي الهادئ بدلاً من الصراع العسكري الصريح.

المطلوب خليجياً: التحول من ردّ الفعل إلى المبادرة الاستباقية، عبر منظومة ردع شاملة تضم الدفاع الجوي والصاروخي، والأمن السيبراني، وحماية الممرات البحرية، وأمن الطاقة، ومكافحة شبكات التهريب والتمويل غير المشروع. التنمية الاقتصادية ذاتها شكل من أشكال الردع غير المباشر - الدول القوية اقتصادياً أقل عرضة للاختراق.



9) العلاقات الخليجية - الأمريكية ومتطلبات الشراكة الأمنية الجديدة

التحولات الإقليمية تفرض إعادة قراءة طبيعة العلاقة الأمنية الخليجية - الأمريكية. التهديدات الراهنة - صواريخ، وطائرات مسيّرة، وأمن سيبراني، وبنية تحتية - تستوجب مراجعة مستمرة لآليات التعاون الأمني.

الاتجاه نحو الانتقال من مفهوم "الحماية الأمنية" إلى مفهوم "الشراكة الأمنية": دول الخليج شريكاً فاعلاً في إنتاج الأمن الإقليمي لا مجرد متلقٍ للضمانات الخارجية. كلما ازدادت القدرات الخليجية الذاتية، كانت الشراكة أكثر توازناً وفاعلية.

التوجهات الأمريكية نحو إعادة ترتيب أولوياتها عالمياً تعني إعادة توزيع الأدوار الأمنية، وهو ما يستلزم تطوير إمكانات دول الخليج الدفاعية والتقنية واللوجستية.

الشراكة الأمنية الجديدة لا تتعارض مع تنويع العلاقات الدولية، بل تفرضه. نجاحها لا يُقاس بحجم الاتفاقات المعلنة، بل بقدرتها على توفير بيئة أمنية أكثر استقراراً وحماية المصالح المشتركة.

10) الدبلوماسية الخليجية وصناعة التوازنات الإقليمية

المذكرة ليست مجرد تفاهم ثنائي، بل متغير مؤثر في بنية التفاعلات الإقليمية. الدبلوماسية الخليجية مطالبة بالتحرك في مسارات متعددة - حوار سياسي، ووساطة، وشراكات دولية - لضمان حضور المصالح الخليجية في أي ترتيبات تتعلق بمستقبل المنطقة.

التوازن الإقليمي لم يعد قائماً فقط على القوة العسكرية، بل يرتبط بشبكات المصالح الاقتصادية والقدرة على التأثير في مسارات التفاوض. الأدوات الاقتصادية والمشاريع التنموية الكبرى أصبحت عناصر جيوسياسية لا مجرد أدوات اقتصادية.

برزت المملكة العربية السعودية بوصفها أحد أهم الفاعلين في صياغة التوازنات الإقليمية، مستندةً إلى ثقلها السياسي والاقتصادي. دور سعودي محوري في المرحلة المقبلة لدعم بيئة إقليمية تقوم على التوازن واحترام السيادة، مع التأكيد على ضرورة معالجة شاملة لمختلف مصادر التوتر لا الاكتفاء بالتفاهات الشائنة.

نجاح الدبلوماسية الخليجية يعتمد على الانتقال من موقع المتأثر بالتوازنات إلى موقع المساهم في صياغتها. التفاهات الدولية لا تضمن الاستقرار ما لم تتوافر إرادة إقليمية قادرة على تحويلها إلى واقع عملي.



11) أمن الطاقة والممرات البحرية والمصالح الاقتصادية الخليجية

أمن الطاقة الخليجي لم يعد مرتبطاً بحجم الإنتاج فحسب، بل باستمرارية سلاسل الإمداد وأمن الممرات البحرية. البحر الأحمر والموانئ المطلة عليه مسارات استراتيجية داعمة لاستمرارية تدفقات الطاقة والتجارة.

أمن الطاقة امتد ليشمل: حماية الموانئ وخطوط النقل البحري وسلاسل الإمداد والبنية التحتية الرقمية لقطاع الطاقة. تعزيز موثوقية الإمدادات وتطوير منظومات التخزين والتكرير يرسّخ مكانة دول الخليج شريكاً رئيساً في استقرار أسواق الطاقة العالمية. المصالح الاقتصادية الخليجية مرتبطة مباشرةً باستقرار البيئة الإقليمية. أي تحسن في الاستقرار ينعكس إيجاباً على التجارة والاستثمار والتنمية. في المقابل، تفرض التحولات الإقليمية مواصلة تنويع الاقتصادات والاستثمار في الصناعات التحويلية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية. المصالح الاقتصادية المشتركة يمكن أن تدعم الاستقرار الإقليمي: كلما اتسعت شبكة الترابط الاقتصادي ارتفعت كلفة التوتر وازدادت فرص اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية - شريطة وجود بيئة إقليمية تحترم سيادة الدول.

12) تعزيز الردع الخليجي وبناء القدرات الاستراتيجية المستقبلية

التفوق الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين يعتمد بدرجة متزايدة على المعرفة والابتكار والتطوير التقني لا على الحشود العسكرية وحدها. لذا تبرز الحاجة إلى كفاءات خليجية متخصصة في: الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، والأنظمة غير المأهولة، وتقنيات الفضاء والاستشعار، والبرمجيات العسكرية المتقدمة. بناء القدرات الاستراتيجية لا يقتصر على الجانب العسكري، بل يشمل القدرة الاقتصادية والتقنية والصناعية. الاقتصادات المتنوعة ذات قاعدة صناعية متقدمة أكثر قدرةً على تمويل احتياجاتها الدفاعية واستدامتها.



• التكامل الدفاعي الخليجي

- أنظمة دفاع جوي وصاروخي متكاملة ضمن شبكة موحدة للإنذار المبكر والرصد والاستجابة.
- تبادل المعلومات الاستخباراتية وتطوير مراكز القيادة والسيطرة المشتركة.
- قدرات بحرية متطورة وتنسيق إقليمي لضمان حرية الملاحة في هرمز والخليج وبحر العرب والبحر الأحمر.

- رؤية استراتيجية موحدة تجاه التحديات الإقليمية تنطلق من فهم مشترك للمخاطر والأولويات.
الردع ليس أداة مواجهة بل وسيلة لحماية الاستقرار ومنع الصراعات. كلما كانت عناصر القوة أكثر مصداقية، انخفضت احتمالات المغامرات العسكرية وارتفعت فرص الطول الدبلوماسية.

13) مرتكزات الأمن الخليجي المستدام

استدامة الأمن الخليجي تتطلب منظومة متكاملة تجمع الردع، والتنمية، والدبلوماسية، والتكامل الإقليمي - لا الاعتماد على الاتفاقات الدولية أو التوازنات الظرفية وحدها.

• المرتكزات الأساسية

- تعزيز القدرات الدفاعية والصناعات العسكرية الوطنية: توطين تقنيات دفاعية متقدمة، وتطوير البحث والتطوير، ورفع الاكتفاء الذاتي في مجالات الأمن والدفاع.
 - التكامل الخليجي: تعزيز التنسيق السياسي والأمني والعسكري، وتطوير آليات العمل المشترك، وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية والدولية.
 - التنمية الاقتصادية: تعميق التنوع، وتعزيز الأمن الغذائي والدوائي والرقمي، وتطوير سلاسل الإمداد الوطنية.
 - منظومة ردع شاملة: الأمن السيبراني، وحماية البنية التحتية، وأمن الممرات البحرية والطاقة، ومكافحة التمويل غير المشروع.
 - الدبلوماسية الفاعلة: حوار مشروط بالسلوك القابل للتحقق، وتوسيع الشراكات الدولية، وربط التهدئة بالتزامات عملية قابلة للقياس.
 - القوة الناعمة: التعليم، والبحث العلمي، والتبادل الثقافي، لبناء بيئة إقليمية أكثر استقراراً وتعاوناً
- الأمن المستدام لا يُقاس بامتلاك أدوات القوة وحدها، بل بالقدرة على بناء منظومة شاملة تحمي المصالح الاستراتيجية، وتدعم التنمية، وتعزز الاستقرار. السلام الدائم في الخليج لن يصنعه أحد بالنيابة - بل تصنعه منظومة خليجية واعية تدرك أن الأمن شرط التنمية، والردع أساس الاستقرار، ووحدة القرار ضمانة المصالح.



التوصيات

1. تطوير خطط خليجية قائمة على السيناريوهات للتعامل مع مختلف مآلات التفاهات الأمريكية - الإيرانية، بما يعزز الجاهزية المؤسسية للتكيف مع المتغيرات، ويحمي المصالح الاستراتيجية الخليجية، ويرفع كفاءة الاستجابة للأزمات المحتملة. وتشمل هذه الخطط: إجراءات لبناء الثقة في حال نجاح التفاهات، ورفع مستويات الجاهزية والرصد في حال الهدنة الهشة، وإدارة المفاوضات الممتدة بما يحفظ المصالح الخليجية، وتفعيل خطط الطوارئ وحماية البنى التحتية الحيوية وتوحيد المواقف السياسية والأمنية في حال تعثر التفاهات أو انهيارها.
2. إنشاء مركز خليجي موحد للإنذار المبكر وتقييم المخاطر خلال ثلاث سنوات، يتولى جمع وتحليل البيانات الأمنية والعسكرية والسيبرانية وإصدار تقارير ومؤشرات دورية لدعم اتخاذ القرار الاستراتيجي.
3. تعزيز التكامل الدفاعي الخليجي من خلال تطوير منظومات الدفاع الجوي والصاروخي والبحري والسيبراني، وزيادة التدريبات العسكرية المشتركة، وتوسيع تبادل المعلومات الاستخباراتية، مع إجراء تقييم سنوي لمستويات الجاهزية والاستجابة المشتركة.
4. رفع مستوى القدرات الخليجية في الصناعات الدفاعية والتقنيات العسكرية الحديثة، من خلال التوسع في إنتاج وتطوير الطائرات المسيّرة والتقنيات السيبرانية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وزيادة نسبة المحتوى المحلي والإنتاج المشترك بصورة سنوية.
5. توجيه برامج الدعم الخليجي للدول العربية المتأثرة بالنفوذ الإيراني وفق خطط تموية ومؤسسية قابلة للقياس، بما يسهم في تعزيز الاستقرار ودعم مؤسسات الدولة في العراق واليمن ولبنان.
6. تسريع تنفيذ البدائل اللوجستية لمضيق هرمز وفق خطط زمنية محددة، عبر تطوير الموانئ وخطوط الأنابيب وشبكات النقل والمراكز اللوجستية، بما يعزز أمن سلاسل الإمداد والطاقة ويرفع القدرة الاستيعابية لمسارات التصدير البديلة.
7. تنويع الشراكات الدولية والإقليمية خلال السنوات الخمس المقبلة عبر توسيع التعاون الاقتصادي والأمني والتقني مع القوى الإقليمية والدولية المؤثرة، بما يعزز المصالح الخليجية ويحد من مخاطر الاعتماد على شريك واحد.
8. زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في اقتصادات دول الخليج من خلال توطين التقنية والصناعات المتقدمة وتطوير الخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، وفق المستهدفات الوطنية المعلنة ومؤشرات قياس دورية.
9. إطلاق برنامج خليجي للدراسات الاستراتيجية والتوعية المجتمعية لدعم صناعة القرار ورصد التحولات الإقليمية وتعزيز الوعي بأمن الخليج، مع إصدار تقارير ودراسات دورية لقياس أثر البرنامج ومخرجاته.
10. تبني دول مجلس التعاون الخليجي استراتيجية موحدة للاحتواء التعاوني تجاه إيران، تقوم على توسيع مجالات الحوار والتعاون المشروط بمؤشرات قابلة للقياس تشمل أمن الملاحة البحرية، واحترام سيادة الدول، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والحد من أنشطة الوكلاء المسلحين، بالتوازي مع تعزيز القدرات الدفاعية والردعية المشتركة.

المصادر والمراجع

1. بن رجب، سميرة. (2026). مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية.. هدنة لسلام دائم أو عودة لتصعيد قادم، <https://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1441591>
2. بشارة، ليال. (2026). مذكرة التفاهم الأمريكية الإيرانية وواقع الشرق الأوسط بعدها. [/https://www.mc-doualiya.com](https://www.mc-doualiya.com)
3. الحمادي، محمد. (2026). الاتفاق الذي قد يغيّر إيران.. ويختبر الخليج. <https://www.alkhaleej.ae>
4. الزنم، علي محمد. (2026). مذكرة التفاهم (إيران_أمريكا) وانعكاسها على دول الخليج والمنطقة. <https://aladwaa-elmasreya.com/news-details.php?id=70172>
5. شرارة، صلاح. (2026). دول الخليج - عبء المواجهة وخيبة التفاهم الأمريكي-الإيراني، <https://www.dw.com>
6. صحيفة الخليج. (2026). النص الكامل لمذكرة التفاهم بين أمريكا وإيران. <https://www.alkhaleej.ae>
7. الغامدي، خالد بن شويل. (2026). البنود الأربعة عشر للمذكرة الأمريكية الإيرانية ودول الخليج العربي: صفقة مقايضة تطرح شكوكاً في إيران. <https://www.makkahnews.sa/5508147.html>
8. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS). (2026). دول الخليج تستقبل التفاهم الأمريكي - الإيراني بارتياح حذر ومخاوف من نفوذ طهران. <https://www.uae71.com/posts/121185>
9. مركز حضارات للدراسات السياسية والاستراتيجية. (2026). مذكرة التفاهم الإيرانية الأمريكية: قراءة في الهواجس الإقليمية وتداعيات التحول الاستراتيجي. <https://hadarat.net/post/74934>
10. ناصر، المحمود. (2026). أمن الخليج والدبلوماسية: تفاصيل مذكرة واشنطن وطهران وأزمة اليمن. <https://www.gulfhorizon.info/article/amn-alkhlyj-waldblwmasyh-tfasyi-mthkrh-washntn-wthran-wazmh-alymn>
11. يورونيوز. (2026). الخليج يعيد رسم أمنه بعد حرب إيران.. مضيق هرمز في قلب الصراع. <https://arabic.euronews.com/2026/04/10/the-gulf-is-redrawing-its-security-map-after-the-iran-war-the-strait-of-hormuz-at-the-h>



المشاركون

- **الورقة الرئيسية:** د. فهد العرابي الحارثي
- **التعقيب الأول:** أ. سليمان بن عبدالعزيز العقيلي
- **التعقيب الثاني:** د. مطير سعيد الرويطي
- **إدارة الحوار:** د. خالد الرديعان
- **المشاركون بالحوار والمناقشة***
 - أ. أحمد المحميد
 - د. أيمن التميمي
 - د. تركي القبلان
 - أ. جمال ملائكة
 - د. حمد البريش
 - د. حمد التركي
 - د. خالد محمد باطرفي
 - د. سعيد الغامدي
 - د. سعيد مزهر
 - د. صدقة فاضل
 - معالي د. عبدالإله الصالح
 - أ. عبدالرحمن باسلم
 - د. عبدالرحمن العريني
 - د. عبدالعزيز العتيبي
 - أ. د. عبدالله البريدي
 - م. عبدالله الرخيص
 - أ. فائزة العجروش
 - د. محمد الثقفي
 - د. محمد العيسى
 - أ. محمد المعجل
 - د. محمد الملحم
 - د. مساعد المحيا
 - د. منى الغريبي
 - أ. مها عقيل

*ترتيب الأسماء حسب الحروف الأبجدية



ملتقى أسبار

Asbar Council

(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



www.asbar.com